الأمم المتحدة

E/2015/68

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
24 April 2015
Arabic
Original: English

دورة عام ٢٠١٥
٢١ تموز/يوليه ٢٠١٤-٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٥
البند ٥ (ج) من جدول الأعمال
الجزء الرفيع المستوى: الاستعراض الوزاري السنوي

إدارة الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة: المتطلبات

تقرير الأمين العام

موجز

سيمثل الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى خطة التنمية العالمية الموحدة والمحدثة للتحول لما بعد عام ٢٠١٥ التي تدمج أهداف التنمية المستدامة فرصة تاريخية للنهوض بالتنمية العالمية. ويستكشف هذا التقرير، المقدم استجابة لقراري الجمعية العامة ١٦/٦١ و ١/٦٨، ما سيلزم لإدارة عملية الانتقال الهامة هذه. ويجري التشديد على ضرورة أن يصبح تكامل السياسات القائم على أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة المعيار العملي الجديد يدعمه تركيز أكبر على تحقيق التكامل والاتساق بين جميع الجهات الفاعلة والقطاعات. ويقترح أن تقوم المؤسسات على جميع المستويات بتعديلات لتنفيذ خطة التنمية الجديدة، بما يتطلب تحولا أساسيا في العقليات والمواقف من خلال قيادة قوية ورؤية ثاقبة. وينصب التركيز على ضرورة كفالة أن تتفق جهود الجهات الفاعلة الإنمائية التي تزداد تنوعا بشكل فعال مع أهداف خطة التنمية لما بعد ٢٠١٥ والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة التي

140515 120515 15-06440 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

جرى تنشيطها والتي تشكل أساسا لخطة التنمية. ويجري التشديد أيضا على الحاجة إلى عملية متابعة واستعراض للتنفيذ تكون شاملة ومتعددة المستويات لكفالة أن تقوم جميع الجهات صاحبة المصلحة في مجال التنمية بتبادل فعال للخبرات وبدفع عجلة التقدم وبمسك زمام عملية الانتقال والمشاركة فيها.

أولا - مقدمة

١ - سيمثل اعتماد الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ خطة تنمية موحدة وعالمية لما بعد عام ٢٠١٥ تدمج أهداف التنمية المستدامة تحولا في النموذج الإنمائي العالمي. وسيكون الهدفان الرئيسيان للخطة القضاء على الفقر وإتمام الأعمال غير المنتهية المتصلة بالأهداف الإنمائية للألفية مع الانتقال في الوقت نفسه إلى التنمية المستدامة والنهوض بها. وستجمع الخطة بين القضاء على الفقر وإدماج أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة - الاقتصادي والاجتماعي والبيئي-في إطار إنمائي عالمي موحد. وستخدم الخطة جميع البلدان دون إغفال أحد إلى جانب حماية كوكب الأرض.

٢ - وتوفر أهداف التنمية المستدامة إطارا قويا لمعالجة احتياجات أشد الناس فقرا في العالم. إلا أن هذه الأهداف لم تشمل جميع المسائل التي تناولتها المؤتمرات ومؤتمرات القمة والتي تتيح تحقيق تنمية مستدامة أكثر تكاملا وأوسع نطاقا. وسيتطلب الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة وجود رؤية واضحة لما قد يترتب من آثار على تنفيذها ولمدى الاستعداد على جميع المستويات وفيما بين جميع الشركاء للقيام بذلك.

٣ - ويواجه المجتمع الدولي مجموعة من التحديات في بداية فترة ما بعد عام ٢٠١٥ مختلفة تماما عن تلك المصادفة عند اعتماد إعلان الأمم المتحدة بشان الألفية في عام ٢٠٠٠. وستنفذ الخطة الجديدة في سياق ازدياد الاعتماد المتبادل بين الدول والعمل الإنمائي العالمي. فالعولمة والاعتماد المتبادل قد أتاحا فرصا هامة لتحقيق التنمية ولكن ترتبت عليهما أيضا احتياجات استثنائية إذ استبعد العديدون من الاستفادة من آثارهما الإيجابية. بالإضافة إلى ذلك، فقد واجه العالم صعوبات مالية وصحية وبيئية وتحديات في مجالي الغذاء والطاقة في جميع البلدان خلال العقد الماضي، مما زاد من حدة المخاطر العامة على الصعيد العالمي. وكانت لتلك المخاطر عواقب بعيدة المدى بالنسبة لجميع البلدان والمجتمعات المحلية.

٤ - وفي هذا السياق، سيتطلب القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة تحولات هامة على جميع المستويات. وستشمل هذه التحولات تعزيز تكامل السياسات واتساقها وتطويعها من جانب المؤسسات والحفز على إقامة شراكات فعالة بين أصحاب المصلحة المتعددين وتحسين عملية متابعة واستعراض التنفيذ، وهو ما يتناوله هذا التقرير.

٥ - وهذا التقرير يكمله تقرير الأمين العام للمناقشة المواضيعية الذي سيجريها المجلس الاقتصادي والاجتماعي خلال دورته لعام ٢٠١٥ بشأن تعزيز المؤسسات وبنائها لتحقيق تكامل السياسات في فترة ما بعد عام ٢٠١٥(E/2015/69).

ثانيا – تطور سياسات التنمية العالمية من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

٦ – في إعلان الأمم المتحدة التاريخي بشأن الألفية، أكد رؤساء الدول والحكومات التزام المجتمع الدولي بعدة قيم هامة، بما في ذلك الحرية والمساواة والتضامن والتسامح واحترام الطبيعة والمسؤولية المتبادلة. وشكلت الأهداف الإنمائية للألفية التي تمت صياغتها في وقت لاحق الإطار الرئيسي للنهوض بالتنمية مع التركيز أساسا على الحد من الفقر المدقع وتحسين النتائج المتعلقة بالتعليم والصحة في البلدان النامية. ويتناول الهدف ٧ الاستدامة البيئية بينما يوضح الهدف ٨ مفهوم الشراكة العالمية من أجل التنمية.

٧ – وفي المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية المعقود في مونتيري، المكسيك، في عام ٢٠٠٢، أقرت البلدان بأهمية السعي إلى القضاء على الفقر وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة بشكل متسق. وفي توافق آراء مونتيري الناشئ عن المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية، أكد قادة العالم على أنه من الضروري، في ظل اقتصاد عالمي آخذ في العولمة والاعتماد المتبادل على نحو متزايد، اتباع نهج شامل إزاء التحديات الوطنية والدولية والعامة والمترابطة فيما يتعلق بتمويل التنمية. ودعوا أيضا إلى إقامة شراكة جديدة بين البلدان المتقدمة والنامية لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ – وفي مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة المعقود في عام ٢٠٠٢، حددت الحكومات بمزيد من التفصيل مفهوم التنمية المستدامة على أنه يشمل ثلاثة اهداف رئيسية: القضاء على الفقر وتغيير أنماط الاستهلاك والانتاج وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ومن الرسائل الهامة الصادرة عن المؤتمر ضرورة السعي إلى تحقيق تلك الأهداف بشكل متكامل. وقبل عام ٢٠٠٢، تمثلت المناسبة الحاسمة بالنسبة للتنمية المستدامة كمفهوم وكأولوية عالمية في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعروف أيضا باسم ”مؤتمر قمة الأرض“، الذي انعقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في عام ١٩٩٢. وشدد مؤتمر قمة الأرض على أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة– الاقتصادي والاجتماعي والبيئي – ونشأت عنه عدة صكوك دولية لا تزال توفر إطار سياسات التنمية المستدامة.

٩ – وعلى الرغم من الالتزام السياسي الرفيع المستوى بالتنمية المستدامة وما صاحبه من تفاؤل في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، فإن المفارقة كانت

تسجيل فصل بين الركائز الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تميز خطة التنمية المستدامة[1] خلال التسعينات من القرن الماضي والألفية الثالثة، بدلا من تحقيق التكامل بينها. وسعت دورة الجمعية العامة الاستثنائية لاستعراض وتقييم تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، المعقودة في نيويورك في عام ١٩٩٧، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة إلى مواصلة إدراج مسألة التنمية المستدامة في خطة التنمية الدولية غير أن العديدين متفقون على أن تنفيذ نتائجها يخدم عادة البعد البيئي أكثر من مجالات التنمية المستدامة الأخرى. وأصبحت التنمية المستدامة مرادفا للاستدامة البيئية أكثر منه لنهج الأبعاد الثلاثة الأوسع نطاقا الذي حدده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

١٠ - وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تعهد قادة العالم بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب وبشكل كامل، فضلا عن الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة (أنظر قرار الجمعية العامة ١/٦٠). وزود المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعدة أدوات جديدة للاضطلاع بعملية المتابعة والاستعراض المتكاملة، بما في ذلك الاستعراض الوزاري السنوي ومنتدى التعاون الإنمائي.

١١ - وأبرزت الأزمة المالية العالمية لعام ٢٠٠٨ الحاجة المتزايدة إلى اتخاذ إجراءات جماعية شاملة، ولا سيما عن طريق اتخاذ تدابير لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي على الصعيد العالمي. ودلت الأزمة وتداعياتها على ازدياد الترابط بين مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والحاجة إلى معالجتها من خلال وضع قواعد ومعايير عالمية، بوسائل من قبيل اتباع نهج إنمائي قائم على الحقوق والتنسيق في مجال التجارة الدولية والتنمية. وقد نشأ أيضا عن الخطر الذي يمثله تغير المناخ بالنسبة للازدهار والأمن العالميين اعتراف بالحاجة إلى مواصلة تعزيز إدماج الاستدامة البيئية في الهيكل الإنمائي الدولي والعمل على الصعيد العالمي.

١٢ - وكان لتلك الشواغل مجتمعة تأثير على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعقود في ريو دي جانيرو في عام ٢٠١٢، من حيث الحاجة إلى دفع عجلة جهود القضاء على الفقر في سياق التنمية المستدامة. ومن إنجازات المؤتمر الهامة إدراج التنمية المستدامة من جديد في صلب عملية صنع السياسات على الصعيد العالمي. وأقرت الدول الأعضاء بأن العالم يواجه حالة يتوقف فيها استمرار ودوام التقدم البشري على قدرتها الجماعية على الحد

(١) Kate Higgins and Helen J. Chenard, “Rio+20: what might it mean for international development?” (North-South Institute, June 2012). متاح على الموقع الشبكي التالي: www.nsi-ins.ca/wp-content/uploads/2012/10/2012-Rio20-what-it-might-mean-for-international-development.pdf.

من التقلبات الاقتصادية والتصدي لأوجه التفاوت الاجتماعي داخل البلدان وفيما بينها، مع العمل في الوقت نفسه على الحد من تدهور البيئة.

١٣ - وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“ (قرار الجمعية العامة ٦٦/٢٨٨، المرفق)، اتفقت الدول الأعضاء أيضا على تعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. ودعت الجمعية العامة إلى أن تعزز دمج التنمية المستدامة باعتبارها عنصرا أساسيا في الإطار الشامل لأنشطة الأمم المتحدة. وأعادت تأكيد دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي في استعراض السياسات وإجراء الحوار بشان السياسات وتقديم التوصيات فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فضلا عن دوره الرئيسي في تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة على نحو متوازن وتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، أنشأت الدول الأعضاء المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي ينعقد تحت رعاية الجمعية والمجلس، لتوفير القيادة السياسية وتقديم التوصيات من أجل التنمية المستدامة.

١٤ - ونصت نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على الشروع في وضع أهداف للتنمية المستدامة على أن يجري تنسيقها ومواءمتها مع عمليات النظر في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التي من المتوقع أن تعتمد في مؤتمر قمة الأمم المتحدة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ويجري وضع الخطة حاليا من خلال مشاورات غير رسمية تجريها الجمعية العامة.

١٥ - وكانت هناك مدخلات عديدة في العملية، لاسيما مجموعة الـ ١٧ هدفا والـ ١٦٩ غاية التي اقترحها الفريق العامل المفتوح باب العضوية التابع للجمعية العامة المعني بأهداف التنمية المستدامة (A/68/970 و Corr.1) والتي ستشكل الأساس الرئيسي لإدماج أهداف التنمية المستدامة في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ وتقرير لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة (A/69/315)؛ وحوارات الجمعية العامة بشأن تيسير التكنولوجيا؛ وعمليات ومناسبات الأمم المتحدة الحكومية الدولية الأخرى ذات الصلة. ودعت الجمعية الأمين العام إلى توليف كامل مجموعة المدخلات وتقديم تقرير تجميعي كان بمثابة مساهمة في المفاوضات الحكومية الدولية الجارية أثناء التحضير لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ (انظر A/69/700).

ثالثا – السعي إلى تحقيق تكامل السياسات من أجل خطة تنمية موحدة

ألف – مقتضيات تكامل السياسات

١٦ – يعتبر توسيع نطاق خطة التنمية، بما يشمل أهداف التنمية المستدامة المقترحة، تحولا هاما في السياسات الإنمائية العالمية. فالإجراءات المتخذة للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة مترابطة وتتطلب استجابات سياساتية متكاملة تزيد إلى أقصى حد من فرص التآزر وتحقق التوازن في المقايضات. وهذا يختلف عن أهداف التنمية المستدامة حيث تسعى الجهات الفاعلة عادة إلى تحقيق أهداف فردية بشكل مستقل عن بعضها البعض.

١٧ – وسيزداد الطلب على تحقيق تكامل السياسات زيادة هامة في سياق الانتقال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ويندرج التكامل في صميم التنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة المقترحة، وسيلزم تحقيق التكامل الفعال بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية عند وضع السياسات وتنفيذها. وسيلزم تحقيق تكامل السياسات داخل القطاعات وفيما بينها ودعمه من خلال كفالة تنسيق السياسات واتساقها على نطاق الجهود الإنمائية المبذولة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي.

١٨ – ونظرا لأوجه الترابط القائمة بين أهداف التنمية المستدامة، ينبغي أيضا أن يكون الهدف من استراتيجيات التمويل استخدام فرص تحقيق التآزر مع مراعاة المقايضات المحتملة. وأبرزت لجنة الخبراء الحكومية الدولية المعنية بتمويل التنمية المستدامة الحاجة إلى تحقيق التكامل في التمويل.

١٩ – ووفقا للدراسات التحليلية التي أجريت من أجل مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، قد يكون من الأفضل السعي إلى تحقيق التنمية المستدامة على نطاق واسع بدلا من اعتماد استراتيجية قائمة على تحقيق أهداف تتصل بمسألة واحدة بمعزل عن غيرها، وذلك من أجل تعزيز الازدهار والمساواة على الصعيد العالمي إلى جانب حماية كوكب الأرض.

٢٠ – فعلى سبيل المثال، يمكن وضع نهج للسياسات تهدف إلى دعم هدف القضاء على الفقر من خلال تحقيق التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة. ويعالج مثلا برنامج bolsa Verde (المنحة الخضراء) في البرازيل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال تحويلات نقدية مشروطة إلى الأسر المعيشية من الشعوب الأصلية والأسر المعيشية في المناطق الريفية بغية دعم أسباب العيش المستدامة من الناحية الإيكولوجية في المناطق الحساسة بيئيا.

٢١ – بالمثل، ثمة أوجه تآزر في الجهود الرامية إلى توسيع نطاق التعليم وكفالة المساواة بين الجنسين وتعزيز عمالة المرأة. وقد تبين أن النساء اللائي يشاركن في القوة العاملة يعدن

استثمار دخلهن في تحسين التغذية والصحة والتعليم لفائدة أفراد الأسر المعيشية، مما يعزز مستوى المعيشة ويحد من ''الفقر الناجم عن انعدام الدخل''. ويعتبر توفير تغذية أفضل لجميع أفراد الأسرة والحد من وفيات الرضع والأطفال والأمهات من المكاسب الاجتماعية لسياسات العمالة المتكاملة التي تراعي البعد الجنساني. وما فتئت النساء يدعمن أيضا مسارات أكثر استدامة مثل الدعوة إلى فرض حظر على المنتجات غير المستدامة وتوفير وصف أفضل للآثار البيئية للمنتجات ولإنتاجها والإعراب عن دعم الطاقة الخضراء وبرامج إعادة التدوير الشاملة.

٢٢ - وسيمثل تحقيق التكامل والتعاون على مستوى السياسات في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ عملية أكثر تعقيدا مما كانت عليه من قبل. إذ يتطلب تحقيق الانتاج الغذائي المستدام مثلا الاضطلاع بمجموعة واسعة من الأنشطة المترابطة مثل التدخلات في مجال الهندسة الزراعية لزيادة المحاصيل والاستثمار في الهياكل الأساسية الريفية وزيادة الكفاءة في استخدام المياه والقيام باختيارات أفضل في تخصيص أراض إضافية للإنتاج الزراعي. وثمة تحديات إنمائية أخرى على درجة مماثلة من التعقيد، مثل التوسع الحضري المستدام وحماية التنوع البيولوجي والتحول إلى نظم للطاقة منخفضة الكربون، تتطلب أيضا وضع سياسات ونهج متكاملة.

٢٣ - وإن وضع وتنفيذ سياسات متكاملة من التحديات والأمور الهامة أيضا بالنسبة للبلدان الخارجة من النزاع أو التي تعاني من حالة ضعف. وقد تؤدي الاختيارات المتعلقة بالسياسات في هذا السياق والتنافس على الموارد الإنتاجية إلى إثارة التوترات وإطالة أمد النزاعات القائمة أو نشوب نزاعات أخرى.

٢٤ - كما ينبغي أن تسعى جميع الجهات الفاعلة والجهات صاحبة المصلحة في القطاعين العام والخاص، بما في ذلك المجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص، إلى تحقيق تكامل السياسات. وسيتمثل أحد التحديات الهامة في كفالة المواءمة الفعالة بين الجهود التي تبذلها مجموعة الجهات الفاعلة الإنمائية التي تزداد تنوعا من أجل دعم تكامل السياسات، بما في ذلك في إطار الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة التي يجري تنشيطها. وقد برز بشكل خاص التعاون بين بلدان الجنوب على صعيد الحكومات بوصفه قوة هامة في مجال التنمية، كما يحتمل أن يستمر ازدياد عدد وتنوع الجهات الفاعلة العامة والخاصة المعنية بالتنمية.

الاستجابات المتكاملة للتحديات الإنمائية العالمية

٢٥ - في العقد الماضي، تضاءلت نواحي التمييز بين التحديات الإنمائية على المستويين الوطني والعالمي مع تسارع عمليات العولمة والترابط بين البلدان. وشهد العالم توجها متزايدا لتسرب الاضطرابات المالية والصحية والبيئية التي تحدث في بلد ما خارج الحدود الوطنية، ثم تضخمها لتمثل مخاطر عامة. وهذا يعني إمكانية أن تحظى المحليات الصغيرة والأفراد بأهمية عالمية، مثلما قد يكون للأحداث العالمية آثار هامة على أكثر المحليات أو المجتمعات عزلة عن العالم. وتمثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة والمعاملات المالية وسائط الترابط الأساسية، الأمر الذي يفضي إلى واقع تكافل جديد في عالمنا اليوم.

٢٦ - فترابط العمل الإنمائي يعني ضرورة تناول المجالات معا، وعلى نحو متكامل، بدلا من تناولها بشكل منفرد أو بالتسلسل. فمثلا الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة المقترحة ''القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان'' يحدد مستوى الدخل البالغ ١,٢٥ دولار في اليوم كحد أدنى للجميع، ويطلب من جميع البلدان بلوغه بحلول عام ٢٠٣٠، بوسائل منها نظم الحماية الاجتماعية (الغاية ١-٣) وكذلك العمل العالمي من أجل تعزيز قدرة الفقراء والفئات الضعيفة على الصمود والحد من تأثّرها بالظواهر المناخية القاسية المتصلة بالمناخ وغيرها من الهزات والكوارث الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (الغاية ١-٥). ولذلك فإجراءات التخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه ستمثل أيضا جزءا من تحقيق الهدف ١.

٢٧ - وفي خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ستصبح الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات الإنمائية المشتركة والجماعية متكاملة إلى حد كبير. وتشمل أمثلة التحديات الإنمائية المشتركة على الصعيد القطري توفير الخدمات الأساسية في مجالات مثل التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والخدمات الخاصة بذوي الإعاقة. أما التحديات الإنمائية العالمية، مثل آثار تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي، وحفظ المحيطات وانتشار الأوبئة، فهي تؤثر في كافة البلدان وتتطلب عملا جماعيا.

٢٨ - وسعيا إلى إنجاز خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، ينبغي العمل على توفير الاحتياجات الأساسية والاستجابة العالمية للتحديات المترابطة في آن واحد وعلى نحو متكامل. وعلى الرغم من أن استمرار تقديم المساعدة بقوة من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية سيكون في صميم الخطة الجديدة، ستظل البلدان النامية بحاجة إلى الدعم لتمكينها من الاستفادة من العولمة أو لتمكينها من التعامل مع التحديات الجماعية العالمية، بما في ذلك التكيف مع تغير المناخ.

٢٩ - وبالتالي سيكون تحقيق أهداف التنمية المستدامة في هذه الحقبة الجديدة متعلقا أيضا بإدارة تكافل البلدان وترابط المسائل على نحو متكامل. ويتوقع أن يؤدي تكامل السياسات في فترة ما بعد عام ٢٠١٥ دورا هاما في دعم جميع البلدان، ولا سيما البلدان النامية، لكي تستفيد من العولمة والترابط ولكي تستجيب أيضا على نحو فعال للتحديات الإنمائية العالمية.

باء - تعزيز تكامل السياسات: ما الذي يستلزمه الأمر؟

المستوى الوطني

٣٠ - يتطلب القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة وجود آليات فعالة على جميع المستويات من أجل تعزيز تكامل السياسات. وهناك سبل عديدة يمكن اتباعها للنهوض بالتنمية المستدامة، ويتعين تصميم التدابير والسياسات لكي تناسب كل مسألة وقطاع، ولتناسب أيضا كل منطقة وبلد، حسب الاقتضاء.

٣١ - وعلى الصعيد الوطني، أعدت مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات على مدى العقدين الماضيين، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر، واستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، إلى جانب إنشاء هيئات التنسيق والتنفيذ ذات الصلة. وفي فترة ما بعد عام ٢٠١٥، من المتوقع أن تؤدي العملية الرامية إلى تنشيط صياغة استراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، عن طريق إشراك اصحاب المصلحة المتعددين، دورا رئيسيا في تحقيق خطة التنمية العالمية.

٣٢ - وقد عرّفت التنمية المستدامة الوطنية بأنها ”عملية تفكير وعمل منسقة قائمة على المشاركة والتكرار تهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية وبيئية واجتماعية بطريقة متوازنة ومتكاملة“[٢]. ودعا جدول أعمال القرن ٢١ كل بلد لوضع استراتيجية للتنمية المستدامة الوطنية. وأوصى فريق الشخصيات البارزة الرفيع المستوى التابع للأمين العام المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أيضا بأن تضع البلدان المساهمة غاياتها التي تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥ عن طريق عمليات التخطيط القائم على المشاركة على الصعيد الوطني (انظر A/67/890، المرفق). ويمكن لاستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية أن تدمج الغايات العالمية والمؤشرات المختارة التي تنطبق على جميع البلدان، وتقوم كذلك بوضع وإدماج مجموعة المؤشرات الإضافية التي تحدد على الصعيد الوطني مع مراعاة الظروف والتقدم المحرز على الصعيد القطري.

(٢) انظر إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ”توجيه لإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة: إدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة“ ورقة المعلومات الأساسية رقم ١٣، أعدت للدورة الثانية للجنة التنمية المستدامة بوصفها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ٢٠٠٢.

٣٣ - وحددت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة ١٠٦ بلدان تنفذ استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٩، بناء على التقارير المقدمة إلى لجنة التنمية المستدامة. ومن خلال الاستراتيجيات، حددت البلدان إجراءات ذات أولوية يمكن أن تحقق نتائج مفيدة لجميع الأطراف على نحو متكامل، وذلك في مجالات النمو الاقتصادي وإيجاد فرص العمل، والأمن الغذائي، والحصول على الخدمات الأساسية، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، بالإضافة إلى تحقيق نتائج بيئية أوسع نطاقا مثل حماية التنوع البيولوجي وحفظ البيئة. وجرى تحديد التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة كمسألة ذات أهمية حاسمة، إلى جانب إشراك جميع أصحاب المصلحة والجهات الفاعلة، وتحقيق اتساق التخطيط وصنع القرار على مختلف المستويات، والتنفيذ.

٣٤ - ويمكن أيضا تحقيق تكامل السياسات من خلال استراتيجيات شاملة أخرى توجه السياسات المختلفة وبالأسلوب الذي يجري به تصميم وتنفيذ الخطط الإنمائية والسياسات القطاعية وغيرها. ويمكن السعي إلى تحقيق التكامل بسبل متعددة وعلى مستويات مختلفة، مثل المستوى الوطني ودون الوطني، كلما كان ذلك ممكنا. وفي التطبيق العملي، تختلف الأولويات الاستراتيجية باختلاف البلدان.

٣٥ - ومن المهم وجود مؤسسات داعمة لتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة والسياسات المتكاملة على الصعيد الوطني. وعلى المؤسسات أن تشجع اتباع نهج كلي يرمي إلى تحقيق الأهداف المشتركة وصياغة السياسات التي تبين الروابط بين القطاعات. وقد يتعين إصلاح الهياكل المؤسسية من أجل دعم التعاون فيما بين القطاعات، كما سيلزم توفير الحوافز لكي تضع القطاعات خطط عمل مشتركة من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

٣٦ - وقد اتخذت عدة بلدان خطوات تهدف إلى تحقيق تكامل السياسات عن طريق إنشاء لجان وطنية للتنمية المستدامة أو هيئات مماثلة لتقديم المشورة إلى الحكومة، واستعراض التقدم المحرز في التنمية المستدامة بكافة أبعادها وتعزيز معرفة الجمهور بها ودعمه لها. وكثيرا ما تضم هذه اللجان في عضويتها أصحاب مصلحة متعددين يمكنهم تبادل الخبرات للمساهمة في صنع السياسات بشكل متكامل. وفي بعض البلدان، تتولى هيئة تخطيط أو لجنة تنمية تابعة للدولة المسؤولية عن تكامل السياسات والنهج المتكاملة.

٣٧ - وتشمل هذه النهج المتكاملة ”استراتيجية المكسب ثلاثي الأبعاد“ الذي يسعى إلى تحقيق مكاسب على نطاق الأبعاد الثلاثة ويعمل على تعميم مراعاة التنمية المستدامة في عملية وضع السياسات. ومن أمثلتها الأخرى ”نهج الصلة“. فمثلا نهج الصلة بين المناخ والأراضي

والطاقة والمياه والتنمية يوفر أفكارا متعمقة من أجل تكامل السياسات التي تستهدف المناخ والأراضي والطاقة والمياه والآثار الخارجية المترتبة على القطاعات الأخرى.

٣٨ - وهناك عدة أدوات أخرى متاحة لتكامل السياسات، بما في ذلك القوانين والأنظمة والضرائب والإعانات، والاتصال الفعال لتشجيع التنفيذ على نحو شامل ومتكامل. وبالنظر إلى تعقيد ترابط التحديات الإنمائية المعاصرة، يمثل تقييم آثار الأدوات السياساتية وأوجه المفاضلة بينها وفعاليتها عاملا أساسيا في تعزيز القدرة على الصمود وفي توليد المعارف المتعلقة بالأدوات السياساتية الناجعة. وللاستفادة من تأثير الأدوات السياساتية، ينبغي أن تكون مصممة وفقا لاحتياجات كل بلد وظروفه وقدراته.

٣٩ - وفي فترة ما بعد عام ٢٠١٥، يمثل بناء القدرات الوطنية عاملا مركزيا لتولي الدولة زمام الأمور على نحو فعال وللنهوض بالتنمية المستدامة. وتقوم المكاتب الإحصائية الوطنية ووكالات التخطيط بدور رئيسي في توفير الأدوات اللازمة لتقييم السياسات المتكاملة على الصعيد الوطني. ويمكن لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن توفر الدعم من خلال تحليل السياسات وتبادل نطاق واسع من الخبرات بشأن النُهج الناجحة لتحقيق التكامل وبناء القدرات.

المستوى الإقليمي

٤٠ - على الصعيد الإقليمي، يشير الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة اضطلاع الكيانات الإقليمية بدور أقوى بكثير، على نحو ما أكدته الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''. ويلزم النظر إلى دورها في ضوء تنفيذ الخطة من خلال التعاون الشامل لعدة قطاعات وبالتركيز على الحلول الإقليمية ودون الإقليمية والعابرة للحدود، وقياس التقدم المحرز بواسطة مرافق الرصد الإقليمية وتشجيع التحليل الإقليمي والاستناد إليه.

٤١ - ويمكن للمنتديات الإقليمية تقديم المساعدة إلى البلدان، بوسائل منها صلاحيات اللجان الإقليمية لعقد الاجتماعات، لكي تترجم الأهداف العالمية إلى سياسات ومبادئ توجيهية وتوصيات ومعايير يمكن تنفيذها على الصعيد الوطني، كما يمكنها حشد الشراكات وتعزيز التعاون الأقاليمي والتعاون بين بلدان الجنوب. وقد تتيح المنتديات الإقليمية أيضا للبلدان التي تواجه تحديات إنمائية متشابهة أن تتبادل الدروس المستفادة من تنفيذ نهج السياسات المتكاملة.

٤٢ - ويمكن للمنتديات الإقليمية أيضا أن تدعم السياسات والنهج المتكاملة، وتيسر تبادل المعلومات والمعارف والخبرات، وتعمل على تعزيز القدرات. ومن المرجح أن يخفف هذا من عبء الاحتياجات على المستوى العالمي، ويمكنه أيضا أن يدعم تكامل السياسات ويقوي التكامل بين التحليل العالمي والجهود المبذولة على الصعيد الوطني. والمستوى الإقليمي هو أيضا المنصة الطبيعية للتصدي لتحديات التكامل الإقليمية أو دون الإقليمية أو العابرة للحدود التي تعتبر جوانب هامة من التنمية المستدامة.

المستوى العالمي

٤٣ - سيتطلب التصدي للترابط المتزايد للتحديات الإنمائية ولضرورة وجود نهج سياسات متكاملة على الصعيد العالمي إقامة تعاون سياساتي قوي وتقديم المؤسسات العالمية مساهمات متسقة.

٤٤ - وتعكس الأهداف والغايات المقترحة للتنمية المستدامة الطابع المتكامل للتحديات الإنمائية الراهنة. وستتطلب ترجمة تلك الأهداف إلى استراتيجيات وبرامج ومبادرات محددة وجود نظام عالمي فعال لتعزيز اتساق السياسات على المستوى الحكومي الدولي وعلى نطاق المنظومة ككل من أجل وضع الأهداف وترتيبها حسب الأولوية، وتنسيق السياسات وعمليات التنفيذ، والقيام بأعمال المتابعة والاستعراض. وقررت الدول الأعضاء بأن تعتمد هذه الاستعراضات، التي سيجريها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، على الدروس المستفادة من العروض الوطنية الطوعية التي تقدم في سياق الاستعراضات الوزارية السنوية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلى آليات الاستعراض الأخرى القائمة ذات الصلة.

٤٥ - وقد استحدثت بالفعل العناصر المؤسسية العالمية من أجل تعزيز اتساق السياسات في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وستكون قدرات المؤسسات العالمية المختلفة ذات أهمية حاسمة لتحقيق اتساق السياسات. وستتوقف فعالية الدعم العالمي أيضا على الإرادة السياسية لتعزيز التكامل من خلال تحول في العقلية على الصعيد العالمي. ومن الضروري أن يأخذ هذا التحول شكل إقامة حوار سياساتي يتسم بتبادل الآراء بشأن مختلف المصالح القطاعية أو السياسية ويستفيد من مساهمات شريحة واسعة من مختلف المجموعات.

٤٦ - وتبرز ضرورة تكامل السياسات أهمية وجود بيئة عالمية تتيح لطائفة واسعة من أصحاب المصلحة، الذين قد لا يمثلون بالضرورة شركاء طبيعيين، أن يتبادلوا المعلومات ويولدوا المعارف التي يمكن الاستعانة بها في وضع السياسات. وتقوم المؤسسات البحثية

والأكاديمية بدور حيوي في وضع أدوات تكامل السياسات. وستواصل مجموعات المجتمع المدني الدولية والوطنية القيام بدور هام في الترويج للتنمية المستدامة، وسيتنامى الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في التمويل والتنفيذ.

جيم - توافق منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مع الغرض منها

٤٧ - عندما أنشئت منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، كان من المتوخى معالجة التحديات الإنمائية على مستوى القطاعات في المقام الأول. وبوجه عام، لم تكن التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي صاحبت العولمة وزيادة الترابط بين البلدان تطورات منتظرة آنذاك.

٤٨ - وفي فترة ما بعد عام ٢٠١٥، سيتعين على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتكيف باستمرار لكي تدعم تكامل السياسات واتساقها أثناء تنفيذ الخطة الجديدة. ويتطلب الانتقال إلى خطة تنمية موحدة وعالمية أن تغطي المنظومة الإنمائية مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بالتكامل. وستحتاج البلدان النامية إلى دعم قوي مستمر على المستوى القطري. وسيعتمد عدد آخر من الدول الأعضاء على المنظومة الإنمائية في المقام الأول من أجل التعامل مع التحديات العالمية والتنسيق وتوفير القواعد والمعايير.

٤٩ - وينبغي أن تستخدم منظومة الأمم المتحدة نهجا متكاملا للاستفادة من أوجه التآزر في البرمجة والعمليات، كما ينبغي أن تنطوي على تركيز قوي على الشراكات مع الجهات الفاعلة في القطاعين العام والخاص. وذلك النهج أوسع من النهج المستخدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، حيث انصب التركيز أساسا على تحديد الأهداف والغايات في أفقر البلدان والمناطق.

٥٠ - والخطة العالمية تعني أيضا أن على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تحدد وسائل المشاركة والتنفيذ التي تمكِّنها من توفير استجابة عالمية وموحدة لدعم تكامل السياسات والتعاون. وستقوم منظومة الأمم المتحدة بالتواصل بشأن التكامل مع البلدان التي لديها نطاق واسع من التجارب الإنمائية. ولذلك يلزم تعزيز قاعدة موارد المنظومة وتنويعها، مع استحداث أدوات وقدرات تقنية جديدة. وستزداد ضرورة أن تعمل منظومة الأمم المتحدة ككيان واحد، الأمر الذي يتطلب تنمية قدرات قوية في مجال التنسيق الداخلي والخارجي. ويجري العمل على عدد من المبادرات الرئيسية في هذا الصدد، بما في ذلك مبادرة ''توحيد الأداء''.

٥١ - وهناك عدد من المهام الرئيسية التي من المحتمل أن تؤديها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استجابة لمتطلبات التكامل المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ولمحركات التغيير الرئيسية الأخرى، وهي تشمل ما يلي:

'أ' دعم تحسين التكامل والتنسيق على جميع مستويات الاستجابات التي تتصدى للتحديات الإنمائية الوطنية في طائفة واسعة من المجالات، وذلك باستخدام عدد من الوسائل منها الهيئات الحكومية الدولية التابعة للأمم المتحدة والآليات المشتركة بين الوكالات؛

'ب' منع نشوب النزاعات، والمساعدة الإنسانية والإنعاش وبناء القدرة على الصمود؛

'ج' تقديم الدعم من أجل التصدي لتحديات العولمة والاستفادة من منافعها؛

'د' تعزيز الاستجابات القطرية للتحديات العالمية والعابرة للحدود، مثل حماية التنوع البيولوجي، والتخفيف من حدة تغير المناخ والتكيف معه؛

'هـ' تقديم الدعم في وضع القواعد والمعايير، لا سيما فيما يتعلق بالنهج القائم على حقوق الإنسان إزاء التنمية وعدم المساواة، والتصدي للمخاطر العامة، ودعم التنفيذ على كافة المستويات؛

'و' تقديم الدعم لتعزيز التعاون بين الشمال والجنوب، وكذلك التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي؛

'ز' تقديم التوجيه بشأن تكامل السياسات.

٥٢ - ويتوقع أن يتسع نطاق المهام التي تؤديها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية استجابة لبيئة التنمية المترابطة ولتباين مطالب البلدان، وستتطلب هذه المهام قدرا كبيرا من القدرات والخبرات والمرونة. ويعد تنوع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وقدرتها على تقديم الدعم بطريقة متكاملة ومنسقة من الأصول الرئيسية في هذا الصدد.

٥٣ - وحوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الموقع الذي ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتبوأه في الأجل الطويل يوفر للدول الأعضاء منصة لصياغة رؤية مشتركة من أجل كفالة توافق منظومة الأمم المتحدة مع الغرض منها في سياق توسيع نطاق المهام التي ستضطلع بها في فترة ما بعد عام ٢٠١٥.

رابعا - المتطلبات المؤسسية للانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

ألف - دور المؤسسات

٥٤ - سيكون أحد أهم التغييرات الجوهرية في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ هو كيفية مواءمة قدرات المؤسسات والنظم أو إنشائها مجددا من أجل دعم تحويل رؤية الخطة الجديدة إلى تشريعات وسياسات وبرامج عملية يمكن تنفيذها على جميع المستويات.

٥٥ - وأكد الأمين العام في تقريره التجميعي (A/69/700) على ضرورة الإقرار بتدني الثقة بين الحكومات والمؤسسات والشعوب، وبضرورة معالجة هذه الظاهرة. وشدد أيضا على أن تهيئة بيئة ملائمة تسمح ببناء مجتمعات سلمية وشاملة للجميع، تضمن التماسك الاجتماعي واحترام سيادة القانون سيتطلب إعادة بناء المؤسسات على كافة المستويات. ويُعترَف تماما في الهدف ١٦ من الأهداف المقترحة للتنمية المستدامة بضرورة ملء الثغرات المؤسسية عن طريق إدخال الإصلاحات القانونية والسياساتية اللازمة التي ستقوم بدور الوساطة في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة وتدعم التنفيذ وعمليات المتابعة والاستعراض.

٥٦ - وبهذا يستمر الاعتراف بالضرورة الأساسية للمؤسسات ذات الفعالية في المحافظة على النمو المطرد والمساهمة في القضاء على الفقر وفي تحقيق التنمية المستدامة. وينطوي إجراء الإصلاحات المؤسسية على تعديل الإجراءات والقواعد التي قد تكون راسخة ومستعصية على التغيير. ويجري النظر في التغييرات الهيكلية التي سيتعين القيام بها في تقرير الأمين العام للمناقشة المواضيعية لعام ٢٠١٥ (E/2015/69).

٥٧ - وسيتطلب تحقيق تكامل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وضع استراتيجية أو إطار لسياسات متكاملة، من قبيل الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، لأغراض جميع عمليات صنع السياسات. ورغم أن البلدان قد لا تنشئ بالضرورة مؤسسات أو هيئات مركزية جديدة لوضع مثل هذا الإطار والإشراف عليه، سيكون من الضروري إيجاد هيكل مؤسسي يشجع التنسيق والتكامل لضمان المراعاة الكاملة للأبعاد الثلاثة وتحقيق تكاملها. وقد يتطلب ذلك إدخال تغييرات كبيرة على أنماط التفاعل وصنع السياسات على الصعيد المؤسسي، كما يتطلب قيادة مؤسسية قوية ودقيقة التركيز.

٥٨ - وقد يمثل بناء مؤسسات فعالة من أجل التنمية المستدامة تحديا كبيرا للبلدان المتأثرة بالنزاعات. وبمجرد إعادة السلام والاستقرار، يتطلب إحراز التقدم الملموس في القضاء على

الفقر وتحقيق التنمية المستدامة إعادة ترسيخ الحكم الرشيد وبناء المؤسسات الشرعية الفعالة والمناسبة لسياقاتها المحددة.

باء - المؤسسات في عملية الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة

٥٩ - سيكون التكيف المؤسسي ضروريا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وينبغي إدخال التغييرات على مستويات متعددة من أجل تيسير الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة على نحو يؤدي إلى استدامة وتوحيد المكاسب التي تحققت من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. وينبغي للتغييرات أيضا أن تيسر التنفيذ الفعال والناجح لأهداف التنمية المستدامة من خلال تشجيع التكامل والتعاون والاتساق على نطاق السياسات الوطنية والدولية؛ وتسوية النزاعات؛ وتقليل معوقات التنفيذ إلى أدنى حد ممكن؛ والتأثير على نواحي سلوكيات وقدرات واستراتيجيات الجهات الفاعلة الرئيسية والخيارات المفضلة لديها، والمساهمة في بلورة هذه النواحي.

٦٠ - ويمثل تغيير العقليات والمواقف أمرا بالغ الأهمية في تكيف المؤسسات وتغييرها. وعلى الرغم من أن المؤسسات توجه السلوكيات والممارسات للأفراد والمجموعات والبلدان على جميع المستويات، فهي أيضا نتاج للجهود التي تبذلها الشعوب والحكومات وغير ذلك من الجهات صاحبة المصلحة. ولذلك سيلزم حدوث تحول كبير في العقليات والمواقف لدى الجهات الفاعلة الإنمائية لتعديل الأطر المؤسسية القائمة وإنشاء أطر جديدة من أجل دفع عملية الانتقال على نحو فعال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك أيضا قبول رؤية جديدة وما تنطوي عليه من تحديات لتنفيذها وتجميع كافة الموارد المتاحة، بما في ذلك الأدوات والخطط والبرامج التنفيذية من أجل إحداث هذا التحول. وينبغي اعتبار هذه المهمة مجهودا جماعيا يتم القيام به على جميع المستويات، بمشاركة جميع الجهات صاحبة المصلحة.

٦١ - وتتسم مسألة القيادة وقدرات الموارد البشرية بأهمية أساسية في هذا الصدد. وتتطلب المؤسسات قادة ذوي بصيرة وموظفين متمكنين يتخذون الإجراءات المناسبة اللازمة لقيادة التحول وتنفيذ الالتزامات الجديدة التي تمثل شروطا أساسية لتحقيق رؤية أهداف التنمية المستدامة.

٦٢ - وكثيرا ما تتعقد مهمة تعزيز المؤسسات أو إنشائها بسبب ضعف القدرات، ولا سيما من حيث الموارد البشرية والتكنولوجية والمالية اللازمة لتنفيذ هذه التغييرات. ولذلك يتطلب الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة ترجمة

التطلعات والرؤية العالمية إلى أولويات وبرامج عملية على الصعد الإقليمي والوطني ودون الوطني يتوفر لها قدر وفير من الموارد.

٦٣ - وقد يلزم وضع تشريعات وسياسات مناسبة من أجل توفير التوجيه والدعم لتحقيق التغيير اللازم في العقليات. وبوجه خاص، ينبغي أن تكون المؤسسات المسؤولة عن إدارة عملية التنمية محايدة ومزودة بالقدرات المناسبة، كما ينبغي أن تعمل بشفافية. ويمكن ترسيخ تلك السمات في نصوص التشريعات والسياسات.

٦٤ - وعلى الصعيد الوطني، ينبغي أن تؤدي الإصلاحات المؤسسية إلى نواتج لا يستثنى أحد من الاستفادة منها. ويجب أن تكون المؤسسات في متناول الجميع وتستجيب لاحتياجات السكان في المناطق الريفية والحضرية. ويجب أن تسعى الإصلاحات القانونية إلى تعزيز المؤسسات والسياسات التي تتيح إمكانية الاحتكام إلى القضاء والتوصل إلى حلول سلمية. ويجب لسيادة القانون أن ترسخ القيّم، وتمكِّن من وضع ضوابط لممارسة السلطة، وتحمي حقوق الملكية، وتخفض تكاليف المعاملات، وتتيح لجميع المواطنين امتلاك أصولهم والاستفادة منها استفادة فعلية.

٦٥ - ومن المهم بمكان وجود هيكل قوي للحوكمة والتعاون على الصعيد العالمي، يتمحور حول الدور الذي تضطلع به الأمم المتحدة في الحفاظ على اتساق السياسات وتحديد الأولويات الجديدة والناشئة ورصد وتتبع التقدم المحرز، وذلك من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ووضع خطة تنمية طموحة لما بعد عام ٢٠١٥ على حد سواء. ويتطلب الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة اتباع نهج متسق ومنسق على كامل نطاق آليات الأمم المتحدة الحكومية الدولية والآليات المشتركة بين الوكالات.

٦٦ - وينبغي أن يقر هذا النظام العالمي للتعاون والحكومة في مجال التنمية أيضا بأن الأمم المتحدة تعمل في سياق أوسع نطاقا يشمل المؤسسات والكيانات الأخرى المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الإقليمية، فضلا عن الترتيبات التجارية والتعاونية الدولية والإقليمية والثنائية التي لديها جميعا أساليب عمل مختلفة. ويساهم تفاعل هذا الهيكل المؤسسي الدولي المعقد في تتبع تحقيق النتائج الإنمائية.

٦٧ - ولم يتحقق بعد الفهم أو التحديد الكامل للمتطلبات المؤسسية اللازمة من أجل إيجاد أوجه للتآزر فيما بين مؤسسات القطاعين العام والخاص لضمان تحقيق التكامل والانسجام في الدعم المقدم من أجل تنفيذ خطة عالمية. فقد كشفت أزمة فيروس إيبولا، على سبيل المثال، مواطن الضعف في الركائز المؤسسية للهياكل الحالية، وأظهرت ضرورة مواصلة

تطوير الأطر الوطنية والدولية لتعزيز التنمية المستدامة والشاملة في النظم الصحية. وبينت وجود ضرورة لزيادة الاستثمار في تعزيز المؤسسات الأفريقية.

٦٨ - وعلى الصعيدين الإقليمي والعالمي، سيتعين على جميع المؤسسات المعنية تعميق التزامها بالعمل على نحو أوثق دعما للاستراتيجيات والبرامج التي تقودها البلدان، وتنمية القدرة على العمل بمرونة أكبر في شراكة مع الجهات الأخرى دعما للجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. وبالنسبة لمؤسسات منظومة الأمم المتحدة، سيعني هذا إقامة شراكات داخل المنظومة وخارجها، تغطي نطاقا واسعا من القضايا بما في ذلك القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية وقضايا السلام والأمن وحقوق الإنسان.

خامسا - تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

٦٩ - عند الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، يتعين تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة من حيث نطاقها وعمقها لكي تفي بمتطلبات خطة التحول الجديدة. ويقر الأمين العام في تقريره التجميعي بضرورة تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة وبنائها على أسس إعلان الأمم المتحدة للألفية وتوافق آراء مونتيري وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية) من أجل دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة الجديدة الطموحة القائمة على أهداف التنمية المستدامة. وينبغي أن تبنى تلك الشراكة العالمية على أساس إرادة سياسية وعمل سياسي قويين، وأن تشرك الفئات المستهدفة على الصعيدين الوطني والدولي، ومن القطاعين العام والخاص، باعتبارها عناصر جوهرية في نهج يهدف إلى إحداث تحول.

٧٠ - وبالإضافة إلى ذلك، دعت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٩/٦٨ إلى إيجاد نهج وحيد وشامل وكلي واستشرافي بناءً على توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية: الوثيقة الختامية لمؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري (قرار الجمعية العامة ٢٣٩/٦٣، المرفق) لمعالجة احتياجات التمويل على نطاق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة من أجل تعزيز الاتساق وتيسير التنسيق والتقليل إلى أدنى حد من ازدواجية الجهود.

٧١ - أما بالنسبة للمسائل قيد النظر في المفاوضات الحكومية الدولية المستمرة، سواء في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية أو في عملية خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فيمكن الاستفادة من الدروس المستخلصة من تجربة الشراكة العالمية من أجل التنمية. ويشمل ذلك الهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية الذي ركز الاهتمام على درجة إنجاز الالتزامات

المتعلقة بالمعونة والتجارة وتخفيف عبء الديون وإمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحصول على الأدوية الأساسية، وغير ذلك من أشكال الدعم.

٧٢ - وتشمل المقترحات قيد المناقشة مسائل التعاون الإنمائي في إطار تعبئة الموارد الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية، فضلا عن المسائل العامة في مجالات التمويل والاستثمار ونقل التكنولوجيا والتجارة والبيئة التمكينية بوجه عام في البلدان النامية والمتقدمة على السواء. ويجري النظر أيضا في وسائل أكثر فعالية لمتابعة الشراكة العالمية واستعراضها. وسيدل التوصل إلى اتفاق في هذا الصدد على وجود مستوى لم يسبق له مثيل من الطموح قد يتطلب التزاما سياسيا أقوى من المجتمع الدولي.

٧٣ - ويتوقف تنفيذ خطة تنمية قادرة على إحداث تحول لما بعد عام ٢٠١٥ على تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية ووسائل التنفيذ. ومن شأن هذه الشراكة أن تستنهض مشاركة جميع أصحاب المصلحة وتحشد الحجم المطلوب من الموارد الوطنية والدولية من القطاعين العام والخاص من خلال المعونة والتجارة والتنظيم والضرائب والاستثمار من أجل دعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وينبغي أن تستند هذه الجهود إلى الإرادة السياسية والتضامن والتعاون والمساءلة المتبادلة.

٧٤ - وينبغي أن تراعى أيضا أوجه الترابط في الشراكة العالمية بين مختلف المستويات. فمثلا، على الرغم من أن معظم أعمال إزالة الغابات في العالم تحدث في بلدان نامية، وكثيرا ما يكون ذلك في بلدان منخفضة الدخل للغاية، فهي تحدث في جانب كبير منها تلبية لاحتياجات البلدان المتقدمة وبعض الاقتصادات الناشئة الكبيرة من الأخشاب ومنتجات الغابات الأخرى. ولا تقع المسؤولية عن حماية الموارد، مثل الغابات، على عاتق البلدان التي توجد فيها تلك الموارد وحدها بل تقع أيضا على عاتق المجتمع الدولي بأسره.

٧٥ - وبالنظر إلى طموحات خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ المتمثلة في دعم تنفيذ مجموعة من الأهداف تشمل نطاق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، بالإضافة إلى الهدف الرئيسي المتمثل في القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان، يتعين تحسين مواءمة واتساق النُهُج الحالية لتمويل التنمية وغير ذلك من وسائل التنفيذ. وستشكل مواءمة نُهُج تمويل التنمية وغيرها من وسائل التنفيذ عاملا جوهريا في تحقيق التنسيق والاتساق في إدارة الموارد على جميع المستويات وفي إحراز تقدم في معالجة المسائل العامة التي تعتبر أساسية لإنجاز الخطة الطَموحة الجديدة. وهذا أمر ضروري للحد من تكاليف المعاملات وتعزيز التآزر، ولتيسير تتبع الوفاء بالالتزامات، وتحقيق الشفافية وضمان اتباع نُهُج متكاملة وفعالة في التنمية المستدامة.

٧٦ - ويعتبر ظهور العديد من الصناديق العالمية خلال فترة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، مثل الصناديق التي تتناول قضايا بيئية عالمية مختلفة، أحد مظاهر الاعتراف المتزايد بضرورة التعاون العالمي على أساس مبادئ التضامن والعالمية. وستكتسب الحاجة إلى هذا النوع من التعاون العالمي أهمية أكبر بالنسبة لتحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

ألف - الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين: أدوار الشركاء ومسؤولياتهم

٧٧ - يسود على نطاق واسع اعتراف بتمايز واضح في تحليل الشراكات: الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة التي جرى تنشيطها والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وجهان متكاملان لهيكل فعال لتقديم الدعم من أجل تنفيذ خطة القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

٧٨ - وفي سياق الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، تعتبر الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين ومشاركتهم عنصرا أساسيا في خطة التحول. وعلى الرغم من الدور الحاسم للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين، فهو لا يمكن أن يحل محل دور الحكومة والتزامها ومسؤوليتها. وتحقيق خطة التنمية الطموحة والعالمية والشاملة لما بعد عام ٢٠١٥ لصالح جميع الشعوب في جميع البلدان لن يكون ممكنا إلا بمشاركة جميع الشركاء وأصحاب المصلحة ومن خلال الجمع بين الحلول الوطنية والإقليمية والعالمية للمشاكل الإنمائية المشتركة.

٧٩ - وانعقاد العزم على إقامة شراكات طوعية قوية مع جميع الجهات الفاعلة الإنمائية للمساهمة في التغلب على التحديات العالمية ينبع من إعلان الأمم المتحدة للألفية، وجرى تأكيده مرارا في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، وبوجه خاص في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفي هذا إقرار بأن تنفيذ الولايات والأهداف التي وضعتها الأمم المتحدة يمكن تحقيقه على أفضل وجه عن طريق الاستفادة من الشراكات الحفازة مع المجتمع المدني والأعمال التجارية والمؤسسات المالية والخيرية، والمؤسسات الأكاديمية والعلمية، وكذلك من خلال مشاركة المواطنين بشكل كامل على مستويات الأفراد والمجموعات. وستعمل هذه الشراكات على الصعد العالمي والإقليمي والوطني ودون الوطني، ويشمل ذلك عملها ضمن ائتلافات تقوم على مواضيع محددة.

٨٠ - وعند الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة، من المهم فهم الأدوار والمسؤوليات المحددة وتعريفها بوضوح، وكذلك فهم وتحديد الظروف ذات الأهمية الحاسمة في بناء شراكات فعالة مع جميع أصحاب المصلحة. وسيكون بعض الشراكات عالميا، وبعضها الآخر

إقليميا، في حين سيعمل قسم آخر منها على المستويين الوطني ودون الوطني، ويشارك فيه المواطنون كأفراد وكمجموعات.

٨١ - وتتنوع الأدوار والمسؤوليات التي يضطلع بها أصحاب المصلحة. فعلى الصعيدين الوطني ودون الوطني، يكون لشراكات أصحاب المصلحة المتعددين أهمية حاسمة في مجال التنفيذ وتقديم الخدمات. ويمكن تنسيق هذه الشراكات من خلال الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، وحول مسائل محددة مثل العمالة والرعاية الصحية والطاقة، بحيث تجمع بين الهيئات الحكومية وهيئات المجتمع المدني وقطاع الأعمال التجارية ووكالات الأمم المتحدة الإنمائية. وتشمل الأدوار الأخرى توفير المعلومات التقنية والعلمية وأنشطة التوعية، وكذلك أنشطة الدعوة المتعلقة بقضايا القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. ويمكن لهذه الشراكات أن تقدم أيضا إسهامات قيمة في الحوار وفي عمليات متابعة واستعراض جميع المساعي الإنمائية على كافة المستويات.

٨٢ - وقد أدى المجتمع المدني دورا رئيسيا في تعزيز التنمية وتحقيقها، مع التركيز على نُهج مختلفة. فعلى سبيل المثال، قدمت أنشطة الدعوة التي قام بها المجتمع المدني من أجل الحقوق المدنية وحقوق الأقليات والحماية الاجتماعية والمساواة بين الجنسين وحماية البيئة ومسؤولية الشركات مساهمات كبيرة في تحديد مفهوم التنمية المستدامة ووضع سياساتها وتنفيذها. ويرهف أعضاء المجتمع المدني الوعي ويشجعون الأفراد والمجتمعات المحلية والحكومات ومؤسسات الأعمال التجارية على تحسين الاستعداد والأداء والإجراءات. وهم يكتسون أهمية خاصة في مناصرة اتخاذ إجراءات بشأن القضايا الصعبة أو الحساسة المتعلقة بحقوق الإنسان والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة والإنصاف والمساواة. ويؤدون أيضا دورا بالغ الأهمية في تمثيل الفئات المحرومة.

٨٣ - وينبغي لقطاع الأعمال التجارية، بما فيه الشركات الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات العاملة في البلدان النامية، أن يساهم في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة في المجتمعات التي يعمل فيها و خارجها. ويمكن للشركات أن توفر الموارد اللازمة لدعم المبادرات وتنفيذها في مجال التعليم والرعاية الصحية مثلاً. كما يمكنها أن تساهم اقتصاديا من خلال الأجور والضرائب، ويمكنها شراء السلع والخدمات المحلية وتقديم المساعدة الفنية والإدارية إلى الموردين في الشركات المحلية.

٨٤ - وتكتسي المؤسسات الأكاديمية، بما فيها المؤسسات التعليمية والبحثية على جميع المستويات، أهمية بالغة في إعداد البحوث وتقديم الأدلة العلمية لصنع القرارات واتخاذ الإجراءات. كما أنها تؤدي دورا حيويا في تثقيف الجمهور حول مبادئ التنمية المستدامة

وفوائدها الطويلة الأجل، وحول السياسات التي أثبتت فعاليتها من حيث التكلفة في تعزيز التنمية المستدامة، وحول السبل التي تمكّن الأفراد والمجتمعات من المشاركة في العملية.

٨٥ - ولا بد من استشارة مجموعات معينة، مثل الشعوب الأصلية، بشأن المشاريع التي تؤثر عليها وعلى نظمهما الإيكولوجية. وتكون للشعوب الأصلية عموما علاقة خاصة بمناطق ونظم إيكولوجية معينة، وهي غالبا ما تكون شعوبا فقيرة بشكل غير متناسب. ومن المرجح أن تتضرر بشكل خاص من الاستخدام غير المستدام لموارد الأراضي والغابات والمياه ومن تدهور تلك الموارد. وينبغي أن تستخدم المعارف الخاصة التي تملكها الشعوب الأصلية في تقييم آثار أنشطة التنمية وفي وضع سياسات لحماية النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي وتعزيز رفاه تلك الشعوب.

٨٦ - وفي فترة تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ساهم المجتمع المدني مع الأمم المتحدة في شراكات بين أصحاب مصلحة متعددين قاد الكثير منها الأمين العام، ومنها مبادرة ''كل امرأة وكل طفل''، ومبادرة ''الطاقة المستدامة للجميع''، و ''مبادرة التعليم أولا العالمية''، ومبادرة ''تحدي القضاء على الجوع''، وحركة ''تعزيز التغذية''، و ''نداء العمل بشأن الصرف الصحي''. و تلك المبادرات مجموعات شديدة التركيز من الشراكات الطوعية بين الحكومات والمؤسسات الإقليمية والمتعددة الأطراف والمؤسسات الخاصة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الهادفة لتحقيق الربح، وتعمل على تشجيع التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن قضايا محددة.

٨٧ - وفي فترة ما بعد عام ٢٠١٥، قد يتواصل تطور شراكات مبتكرة ورائدة بين أصحاب المصلحة المتعددين كلّما نشأت تحالفات جديدة قائمة على قضايا أو قطاعات معينة لمواجهة التحديات الإنمائية الجديدة وتقديم حلول جديدة. ويمكن توقُّع قيام شراكات أقوى وأكثر فعالية حول قضايا مثل الصحة والطاقة والمياه، أو حول مجموعات مثل الشباب والنساء والشعوب الأصلية وما إليها. وبالإضافة إلى تعزيز أهداف موضوعية محددة، تمثل هذه الشراكات أيضا جزءاً لا يتجزأ من الجهود الشاملة الرامية إلى الاستجابة للتحديات الإنمائية وتقديم الحلول.

٨٨ - وقد شهد استمرار وضع أهداف التنمية المستدامة و خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك وسائل التنفيذ، مستوى غير مسبوق من مشاركة أصحاب المصلحة المذكورين. ومن المتوقع أيضا أنهم سيؤدون دورا هاما في متابعتها واستعراضها.

باء - قضايا السياسات والتنسيق المتعلقة بالشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين

٨٩ - في الوقت الحالي، لا تنظَّم أدوارُ الشركاء من أصحاب المصلحة المتعددين ومسؤولياتُهم المتزايدة الأهمية، وهي ذات طابع طوعي، بأية ترتيبات رسمية على العموم، ولكنها تخضع لأحكام مرنة وغير ملزمة واردة في عدة وثائق ختامية تمخضت عنها المؤتمرات ومؤتمرات القمة وفي تشريعات مماثلة. ولا تزال هناك خلافات في الرأي حول دورهم الدقيق وأثر مشاركتهم وحول ما إذا كانت التوقعات بشأن مساهماتهم ستتحقق بالكامل. وهناك قضايا تتعلق بالسياسات والتوجيهات وقضايا تتعلق بالشرعية والحوكمة بشأن الشراكات ومشاركة أصحاب المصالح المتعددين يجب أن تستمر المناقشات حولها، وذلك بغية تحسين إدارة كامل إمكاناتهم والاستفادة منها بشكل أفضل في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة.

٩٠ - وهناك أيضا شواغل بشأن تحقيق التوازن الصحيح في إسناد الأدوار والمسؤوليات للشركاء مع احترام الدور الأساسي المنوط بالحكومات. ولا بد من مناقشة تلك الشواغل ومعالجتها على وجه السرعة نظرا إلى أن نجاح الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة سيتوقف على المشاركة الفعالة لجميع الشركاء وأصحاب المصلحة.

٩١ - ولكي تتولى الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين أدوارها ومسؤولياتها المتوقعة وتضطلع بها، سيكون من الضروري أن يتوفر حد أدنى من العوامل، ومنها ما يلي:

(أ) تغيير جذري في العقليات والمواقف يعترف بالدور الحيوي للشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وإشراك الجهات المستهدفة على النطاق المجتمعي في نتائج القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

(ب) رؤية وخطة مشتركتان واضحتان لتحفيز جميع الشركاء وأصحاب المصلحة على العمل المنسق و المتسق. وسيكون من الأهمية بمكان أن تصبح أهداف التنمية المستدامة وتحقيق التكامل بين أبعادها الثلاثة رؤية مشتركة ودعوة إلى العمل يتم قبولهما وفهمهما من حيث النطاق والطموح والأثر؛

(ج) وضوح في الدور الأساسي للحكومات ومسؤوليتها الأساسية فيما يتعلق بأدوار ومسؤوليات الشركاء من أصحاب المصلحة المتعددين، بهدف تعزيز أوجه التآزر والتكامل وتسوية ما قد يرى البعض أنه تضارب بين المصالح والأغراض؛

(د) وضوح الرؤية حول الميزة النسبية للشركاء من أصحاب المصلحة المتعددين ونقاط قوتهم على جميع المستويات مع مراعاة وجود تفاوتات في الطاقات، كالتفاوت بين

مساهمات قطاع الأعمال التجارية ومساهمات المجتمع المدني، وهي تفاوتات ينبغي تسخيرها لتحقيق نتائج أقوى وأكثر فعالية؛

(هـ) الاعتراف بأن مشاكل تضارب المصالح قد تنشأ مع ذلك وأن هناك حاجة إلى الحوار من أجل حلها؛

(و) الالتزام بالتعلّم المستمر، إدراكا للطابع المعقد لعملية الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة وتشابك الشراكات الفعالة؛

(ز) الحاجة الناشئة عما سبق ذكره إلى الاتفاق على سبل ووسائل متابعة مساهمة الشركاء من أصحاب المصلحة المتعددين واستعراضها، وضرورة مراعاة مساهماتهم في المتابعة والاستعراض الشاملين للتقدم المحرز في تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥,

٩٢ - وتثير الاعتبارات المتعلقة بالسياسات المذكورة أعلاه أسئلة حول النقاط التي يتعين تنسيقها وتحقيق اتساقها وتلك المتعلقة بالتعلم والتطوير في السياسات والتوجيهات اللازمة لتعظيم أثر مساهمة الشركاء من أصحاب المصلحة المتعددين. ويجب أن ينشأ فهم جديد وتوافق في الآراء حول الترتيبات المناسبة لإجراء الحوار ووضع سياسات وتوجيهات بشأن أدوار ومسؤوليات الشركاء من أصحاب المصلحة المتعددين.

٩٣ - وفي الوقت الحالي، تجري مناقشات وأنشطة بشأن هذه القضايا في العديد من منتديات الشراكة وفي بعض القطاعات، لكنها تظل طوعية وغير رسمية ولا ترتبط بالضرورة بخطة أو رؤية مشتركة. ولا بد أن تختتم هذه الأعمال في الوقت المناسب لتسهم في الانتقال إلى أهداف التنمية المستدامة ولتدعم التنفيذ الفعال لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

جيم - الشراكات من أجل التعاون الإنمائي الثلاثي وبين بلدان الجنوب

٩٤ - عرف مشهد التعاون العالمي تغيرات كبيرة، وتزايدت أهمية التعاون بين بلدان الجنوب بتزايد قوة العديد من البلدان النامية من الناحية الاقتصادية. كما تزايدت الشراكات الإنمائية بين بلدان الجنوب في مجال التجارة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والتكنولوجيا والمبادلات بقدر كبير. فمنذ عام ٢٠٠٨ على سبيل المثال، تصدِّر البلدان النامية منتجاتها إلى بلدان نامية أخرى أكثر مما تصدِّره إلى البلدان المتقدمة النمو.

٩٥ - وما فتئت المنظمات الدولية، بما فيها وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، تعزز دعمها للشراكات الإنمائية بين بلدان الجنوب، وقد أقامت في كثير من الحالات شراكات إنمائية ثلاثية تشمل البلدان المتقدمة النمو. وعلى سبيل المثال، أبرمت منظمة الأمم

المتحدة للأغذية والزراعة اتفاقا إطاريا واسعا للصناديق الاستئمانية مع الصين، وتعمل مع الشركاء الأفارقة على زيادة أثر التعاون فيما بين بلدان الجنوب في مجال الأمن الغذائي والتغذية.

٩٦ - وهناك مثال آخر، وهو التعاون بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة والصين وأفريقيا بشأن شراكة البيئة، الذي يقدم في إطاره الدعم التقني إلى البلدان الأفريقية في توسيع نطاق تطبيق الحلول التي أثبتت نجاعتها في الصين، مثل زراعة الأراضي الجافة ومعالجة المياه. ومن الأمثلة الأخرى شراكاتٌ مبتكرة وشاملة وضعتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية لتعزيز الوصول إلى المعارف والتكنولوجيا في سياق التعاون بين بلدان الجنوب في مجال الملكية الفكرية.

٩٧ - ويتيح إنشاء مؤسسات جديدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل مصرف التنمية الجديد والمصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية، فرصا جديدة لتمويل الاستثمارات في مجال التنمية المستدامة.

سادسا - المتابعة والاستعراض

٩٨ - ستكون خطة التنمية الناشئة لما بعد ٢٠١٥ ذات طابع عالمي من حيث تطبيقها وأوسع من الأهداف الإنمائية للألفية من حيث نطاقها الموضوعي، مما سيتطلب متابعة تنفيذها واستعراضه بشكل أكثر شمولا وعلى نحو تشاركي ومتعدد المستويات. وستكون للمجتمع الدولي فرصة فريدة لدعم عمليةِ استعراضٍ ومتابعةٍ أبسط للتقدم في تنفيذ خطة التنمية الجديدة وتحسينه.

٩٩ - وفي مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، تعهد رؤساء الدول والحكومات بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الوقت المناسب وبشكل كامل، وكذلك الأهداف الإنمائية الدولية المتفق عليها في المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة. وعُهد إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بعدد من الأدوات الجديدة لمواصلة المتابعة والاستعراض المتكاملين، بما في ذلك الاستعراض الوزاري السنوي.

١٠٠ - ويمكن استخلاص فكرة هامة من الاستعراضات الوزارية السنوية التي أجراها المجلس الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ٢٠٠٧. فباعتماد رؤية واسعة للتنمية، عززت هذه الاستعراضات تكامل قضايا التنمية وشجعت على اتباع نهج موحد وزادت درجة الاتساق الموضوعي. واستفادت هذه الاستعراضات من مزيج من الاستعراضات العالمية والإقليمية

والتقييمات المواضيعية والعروض الطوعية الوطنية لتحقيق نتائج في خطة الأمم المتحدة للتنمية. وقد تمكن المجتمع الدولي بفضل الاستعراضات التي جرت على الصعد العالمي والإقليمي والوطني من التركيز على المجالات الشاملة لعدة قطاعات، إذ حددت تلك الاستعراضات القضايا البالغة الأهمية التي يتعين اتخاذ إجراءات بشأنها والتي شددت عليها الوثائق الختامية التي تمخضت عنها المؤتمرات ومؤتمرات القمة. ومكنت تلك الاستعراضات من وضع إطار سياسات متكامل للعمل على الصعد الوطني والإقليمي والدولي.

١٠١ - ومن خلال الاستعراضات الوزارية السنوية، أولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أهمية سياسية وموضوعية متواصلة للمتابعة المتكاملة للمؤتمرات. وقد أدت هذه الاستعراضات إلى إتاحة عملية شاملة تقدم صورة كاملة عن التقدم العام في تنفيذ خطة الأمم المتحدة للتنمية وإلى توفير أساس لصياغة سياسات تغطي أوجه الترابط بين الأهداف الإنمائية بشكل فعال.

ألف - عملية متابعة واستعراض التنفيذ المتعددة المستويات

١٠٢ - بينما تتخذ ملامح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ شكلها، تتواصل المناقشات بشأن متابعتها واستعراضها في سياق مفاوضات ما بعد ٢٠١٥. وستتوقف الترتيبات الدقيقة للإطار المستقبلي لدعم ذلك على الخطة المتفق عليها، بما في ذلك التمويل وغيره من وسائل التنفيذ.

١٠٣ - وقد شددت المناقشات على الحاجة إلى عملية طوعية تشاركية متعددة المستويات تستند إلى الأدلة وتقودها الدول لتتبع التقدم المحرز. ويمكن البدء في عملية استعراض شامل قائمة على تلك المبادئ على الصعيد الوطني لتسترشد بها الاستعراضات على الصعيدين الإقليمي والعالمي. وعلى جميع المستويات، ينبغي أن تكون المناقشات المتعلقة بالمتابعة والاستعراض مناقشات عامة وتشاركية ومتاحة على نطاق واسع، وأن تستند إلى البيانات والنتائج العلمية والتقييمات القائمة على الأدلة.

١٠٤ - وستتطلب الخطة العالمية مشاركة واسعة يمكن تحقيقها من خلال عملية متعددة المستويات لاستعراض ومتابعة التنفيذ على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي. ولا بد وأن تقدم المتابعة حوافز إلى جميع الجهات الفاعلة لدفعها إلى المشاركة والأخذ بزمام الخطة، والتعبئة للعمل وتنشيط التعلم المتبادل والحوار البناء حول كيفية إحراز التقدم وإدخال التعديلات الضرورية على السياسات.

١٠٥ - وعلى الصعيد الوطني، ستتعين ترجمة الالتزامات العالمية إلى التزامات وإجراءات قطرية بغايات محددة يمكن أن يلتزم بها جميع الشركاء الإنمائيين. ومن أجل ضمان الشمول والمشاركة، سيتعين أن تضرب عملية المتابعة والاستعراض بجذورها في نهج لامركزي ينطلق من القاعدة يكون محوره الناس و دوافعه وطنية، بحيث تكون الحكومات من خلاله مسؤولة أمام البرلمانات والشعب.

١٠٦ - وعلى البرلمانات والحكومات المحلية والمواطنين القيام بدور أساسي في تعزيز عملية المتابعة والاستعراض على الصعيد الوطني، ومن ثم تنفيذ الالتزامات الإنمائية الدولية. ولابد لعملية المتابعة والاستعراض أيضا أن تربط التجارب الوطنية بالصعيدين الإقليمي والعالمي. وهذا من شأنه أن يمكن الدول الأعضاء والجهات الفاعلة الأخرى من تبادل الأفكار وتحقيق النتائج بطريقة موحدة ومتكاملة.

١٠٧ - وفي نهاية المطاف، فإن المحور الرئيسي لعملية المتابعة والاستعراض سيتمثل في دعم تنفيذ خطة التنمية على المستوى القطري. وتوجد بالفعل عدة آليات لاستعراض التقدم المحرز، ويمكن تكييف تلك الآليات والجهود لتناسب المتطلبات الجديدة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيتطلب ذلك ورود آراء الجهات التي تبذل الجهود على الصعيد القطري إلى الجهات المعنية على الصعيدين الإقليمي والعالمي، والعكس بالعكس.

١٠٨ - وعلى الصعيد الإقليمي، لا بد لعملية المتابعة والاستعراض المتعددة المستويات أن تراعي أدوار المؤسسات والكيانات الإقليمية و ولاياتها. وقد عقدت اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة مؤخرا مشاورات إقليمية حول إطار المساءلة لفترة ما بعد عام ٢٠١٥. وأكدت تلك المشاورات أن المنتديات الإقليمية يمكن أن تتيح مجالا لتبادل الخبرات الوطنية بشأن تنفيذ الخطة.

١٠٩ - ويمكن أن يؤدي البعد الإقليمي دورا بالغ الأهمية لأن البلدان الموجودة في تلك المناطق تشترك في الخبرات والتحديات. ويمكن لعملية الاستعراض والمتابعة الإقليمية أن تدعم الجهود التي تبذلها البلدان من أجل الوفاء بالالتزامات الإنمائية. ويمكن للبعد الإقليمي أن يسهل تبادل المعارف والخبرات وأن يدعم السياسات والنهج المتسقة.

١١٠ - ويعد الصعيد الإقليمي أيضا منصة طبيعية لمواجهة التحديات الإقليمية في مجال التنمية المستدامة. ويمكن لعملية المتابعة والاستعراض الإقليمية أن تساعد البلدان على ترجمة الأهداف العالمية إلى سياسات ومبادئ توجيهية وتوصيات ومعايير يمكن تنفيذها على الصعيد الوطني، فضلا عن تعبئة الشراكات والتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١١١ - وعلى الصعيد العالمي، سيكون من الضروري لعملية المتابعة والاستعراض أن تقدم نظرة شاملة عن حالة تنفيذ المجموعة الواسعة من الالتزامات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ولا بد للإطار العالمي أن يجمع بين عناصر من جميع المستويات والقطاعات بشأن التقدم المحرز في أهداف محددة، بما في ذلك التمويل ووسائل التنفيذ، وأن يشجع التنفيذ ويعزز تبادل الدروس والبيانات والمعلومات.

١١٢ - وتتيح خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ فرصة فريدة لوضع إطار عالمي متسق للمتابعة والاستعراض يشرك جميع أصحاب المصلحة. وستكون هناك حاجة إلى إنشاء روابط لضمان الاتساق. كما يجب أن يدعم هذا الإطار نهجا متكاملا في القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

١١٣ - وعلى جميع المستويات، يمكن أن تستخدم الآليات القائمة التي تديرها المنظمات استخداما فعالا. فهذه الآليات، ولا سيما على الصعيد الإقليمي، قد تكون في أفضل وضع لاستخلاص الدروس من التنفيذ على الصعيد الوطني وتجميع الاستنتاجات عن التقدم المحرز في تحقيق أهدافٍ وغاياتٍ محددة. ويمكن استخدام آليات المتابعة والاستعراض المتعددة المستويات على جميع المستويات. ولا بد أن تكون تلك الآليات واسعة النطاق ومرنة ومبنية على الصعيد الوطني بوصفه محور التركيز الأساسي للعمل واستخلاص الدروس والأفكار على السواء.

١١٤ - ومن أجل دعم المتابعة والاستعراض، سيكون من المهم جمع معلومات وبيانات جيدة وموثوق بها. فالاستعراضات تعتمد على البيانات الأكيدة ذات الجودة العالية، والتي ينبغي أن تكون متاحة للجمهور، إلى جانب معلومات شاملة وواسعة النطاق. ولا بد من التأكد من أن البيانات مقدمة في الوقت المناسب وموثوقة ومصنفة بما فيه الكفاية. فالتغطية الجيدة للبيانات ونوعيتها أمر جوهري. وستتسم البيانات المصنفة على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي وكذلك من حيث خصائص الفقر بأهمية بالغة في صياغة استجابات السياسات الفعالة والمحددة الأهداف. ويمكن استخدام التكنولوجيا لتيسير الحصول على البيانات.

١١٥ - ويمكن أن توفر التحسينات في نوعية البيانات وجمعها معلومات وأدلة لمتابعة واستعراض التنفيذ في فترة ما بعد عام ٢٠١٥. وقد تدعو الضرورة إلى مزيد من الشفافية وحرية الوصول إلى البيانات العامة. ويمكن للبيانات التي يشترك في إنتاجها مختلف أصحاب المصلحة أن تكمل عمليات جمع البيانات الرسمية والإحصاءات. وقد تمت بالفعل الإشارة

إلى هذه الأولويات في توصيات فريق الخبراء الاستشاري المستقل التابع للأمين العام المعني بتسخير ثورة البيانات لأغراض التنمية المستدامة[٣].

باء - دور الأمم المتحدة

١١٦ - تتولى الأمم المتحدة دورا بالغ الأهمية في دعم عملية المتابعة والاستعراض الموحدة على جميع المستويات. فاستعراض تنفيذ نتائج المؤتمرات يشرك الجمعية العامة ومنظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك هيئاتها الفنية والإقليمية وهيئات الخبراء التابعة لها. وباعتبارها أعلى الهيئات الحكومية الدولية لتقرير السياسات في الأمم المتحدة، ستواصل الجمعية العامة الاضطلاع بدور حاسم في تقديم التوجيه الرفيع المستوى بشأن السياسات الذي يمكن أن يؤدي إلى تعزيز واستدامة الالتزامات تجاه تنفيذ نتائج فرادى المؤتمرات وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١١٧ - وسيقوم المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، الذي تشترك في رعايته الجمعية العامة مع المجلس، بدعم صياغة السياسات المتكاملة العالمية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١١٨ - ويتولى المجلس الاقتصادي والاجتماعي دورا رئيسيا في تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة على الصعيد العالمي. ويمثل موضوعه الرئيسي السنوي محور التركيز لدمج التحليل داخل منظومة المجلس، مما يدعم صياغة السياسات الحكومية الدولية المتكاملة. وتعمل جميع أجزاء منظومة المجلس قدر المستطاع على مواءمة أعمالها مع الموضوع الرئيسي، وتسترشد المداولات بشأن نتائج الجزء الرفيع المستوى للمجلس بالتحليل والتوصيات المتعلقة بالسياسات. ومن ثم فإن المجلس يؤدي دور منبر التوحيد من أجل دمج مساهمات وتحليلات منظومة المجلس، وكذلك منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، في توجيهات متكاملة بشأن السياسات.

١١٩ - وقد تم تصميم المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لتوفير القيادة السياسية والتوجيهات والتوصيات من أجل تحقيقها، ومتابعة واستعراض التقدم المحرز في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بها، وتعزيز التكامل بين أبعادها الثلاثة بطريقة شاملة ومشتركة بين القطاعات على جميع المستويات. وفي الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعنونة ''المستقبل الذي نصبو إليه''، أصدر رؤساء الدول تكليفا بأن يجري المنتدى

(٣) ''عالم له أهميته: تعبئة ثورة البيانات من أجل التنمية المستدامة''، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤. متاح على الموقع www.undatarevolution.org/report/.

السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة استعراضات دورية لمتابعة تنفيذ التزامات التنمية المستدامة وأهدافها والتقدم المحرز في هذا الصدد، بما في ذلك ما يتعلق منها بوسائل التنفيذ، في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتلك الاستعراضات، التي ستبدأ بعد أن يتم اعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وستحل محل العروض الوطنية الطوعية المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ستشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية وكيانات منظومة الأمم المتحدة.

١٢٠ - وعندما يجتمع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، يكون له محور تركيز مواضيعي يعكس التكامل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وذلك تمشيا مع محور التركيز المواضيعي لأنشطة المجلس وبما يتفق وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهو يراعي أيضا أعمال منتدى التعاون الإنمائي وأنشطة المجلس الأخرى المتعلقة بكفالة تكامل التنمية المستدامة وتنفيذها. ويجتمع المنتدى الرفيع المستوى مرة كل أربع سنوات على مستوى رؤساء الدول والحكومات تحت رعاية الجمعية العامة، ويجتمع سنويا تحت رعاية المجلس لمدة ثمانية أيام تشمل جزءا وزاريا مدته ثلاثة أيام.

١٢١ - وقد تم تكليف الجزء المتعلق بالتكامل من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتعزيز التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة في إطار منظومة الأمم المتحدة وخارجها. ويعد هذا الجزء منبرا لدمج مساهمات الدول الأعضاء واللجان الفنية وهيئات خبراء المجلس ومنظومة الأمم المتحدة وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة ذات الصلة؛ و تعزيز التكامل المتوازن بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة من خلال إشراك صناع القرار من الوزارات؛ وتجميع الرسائل الرئيسية الصادرة عن منظومة المجلس بشأن موضوعه الرئيسي السنوي ووضع توصيات عملية المنحى للمتابعة.

١٢٢ - ويتناول الجزء المتعلق بالتكامل التفاعل بين أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة والقضايا الشاملة مثل المساواة بين الجنسين والعلوم والتكنولوجيا والتجارة والمالية، خاصة فيما يتعلق بخيارات السياسات وآثارها. وبالتالي يمكن لأعمال هذا الجزء أن تيسر تكامل السياسات ونقل توجيهاتها والأخذ بها.

١٢٣ - ويعد منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بمثابة منتدى رئيسي لاستعراض الاتجاهات في مجال التعاون الإنمائي الدولي. و من خلال إشراكه مجموعة واسعة من أصحاب المصلحة، يمكن للمنتدى أن يستعرض جوانب التعاون الإنمائي التي تشكل الشراكة العالمية من أجل التنمية التي جرى تنشيطها والترتيبات التي ستخلفها بالنسبة

للهدف ٨ من الأهداف الإنمائية للألفية. ويمكنه أيضا مواصلة استعراض المساءلة الوطنية المتبادلة والشفافية في التعاون الإنمائي وتعزيز اتساق السياسات.

١٢٤ - و تعد منظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي إطارا متشابكا يربط بين اللجان الفنية والإقليمية وهيئات الخبراء والوكالات المتخصصة. وتتولى جميع هذه الهيئات أدوارا واضحة ومميزة، لكنها مع ذلك أدوارٌ مترابطة، ومن شأن جميعها أن يدعم وضع القواعد والمعايير الجديدة التي تنطبق على جميع البلدان ومتابعة التنفيذ واستعراضه عموما. ويمكن لمنظومة المجلس تقديم توصيات بشأن السياسات لتقوم جميع البلدان بتنفيذ جميع أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

١٢٥ - وسيتطلب الانتقال إلى خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أيضا من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تتكيف و تتغير من أجل الاضطلاع بالمتابعة والاستعراض. كما ستستلزم متطلبات تكامل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن تطور منظومة الأمم المتحدة الإنمائية القدرة على التحول بسهولة بين التخصص والتكامل.

١٢٦ - ولكي تكون منظومة الأمم المتحدة الإنمائية قادرة على دعم التنفيذ والمتابعة والاستعراض على الصعيد القطري، هناك حاجة للخبرة والمرونة وخفة الحركة في الاستجابة لسياق التنمية الآخذ في التغير. ويتطلب ذلك تعزيز القدرة على التنسيق بقدر كبير، سواء على نطاق الوكالات أو على الصعيد الحكومي الدولي.

١٢٧ - ومن خلال حوار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية على المدى الطويل، يتوفر للدول الأعضاء محفل لصياغة رؤية مشتركة لإعادة تحديد موقع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وتجديد القدرة على متابعة التنفيذ واستعراضه. ومن المتوقع أن يبين الأمين العام نتائج حوار المجلس في تقريره المتعلق بالاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، المقرر إجراؤه في أواخر عام ٢٠١٦.

سابعا - التوصيات المتعلقة بالسياسات

١٢٨ - تقدَّم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لينظر فيها التوصيات التالية المتعلقة بالسياسات الرامية إلى تعزيز الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ الأوسع نطاقا.

السعي إلى تحقيق تكامل السياسات من أجل خطة تنمية موحدة

١٢٩ - سيتعين على البلدان أن تستعرض مختلف استراتيجياتها وسياساتها وخططها الإنمائية للتأكد من أنها تتماشى على نحو كاف مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ عند اعتمادها.

١٣٠ - ويتطلب توسيع نطاق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ استجابات سياساتية متكاملة لمواجهة التحديات الإنمائية المعقدة على الصعيدين القطري والعالمي والتصدي للمخاطر العامة المتزايدة المرتبطة بتسارع العولمة والترابط بين الدول. وردا على ذلك، يتعين على البلدان أن تعزز تكامل السياسات والتعاون بشأنها على جميع المستويات.

١٣١ - ويتعين على المؤسسات الداعمة على جميع المستويات أن تمكن مختلف الجهات الفاعلة من المواءمة الفعالة لجهودها مع أهداف خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة التي ستشكل أساسها.

١٣٢ - ولا بد من بلوغ مزيد من الوعي بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والنهج المتكامل الذي تتطلبه وفهمهما على جميع المستويات، وذلك من خلال التحليل العلمي القوي وجهود الاتصالات الواسعة النطاق والمتعددة القطاعات.

١٣٣ - وينبغي للمنظمات الإقليمية، بدعم من الكيانات الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، أن تدعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وأن تتتبع التقدم المحرز.

١٣٤ - وينبغي لمنظومة المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن تعزز تكامل السياسات واتساقها استجابة لضرورة القضاء على الفقر وتعزيز التنمية المستدامة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٣٥ - ويجب على منظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تدعم جهود البلدان الرامية إلى صياغة وتنفيذ سياسات متكاملة من خلال مجموعة واسعة من أشكال التعاون، مع التركيز بقوة على الشراكات.

١٣٦ - ويجب أن تكون منظومة الأمم المتحدة على استعداد لتقديم المساعدة، بناء على طلب الدول الأعضاء، في تقييم الآليات القائمة على الصعيد الوطني، مثل الخطط والتقارير الوطنية، وصلاحيتها لغرض التخطيط الوطني وقياس مدى التقدم في أهداف التنمية المستدامة، وأن توصي بالمبادئ والعناصر اللازمة لاتباع نهج مشترك لتكييف الخطة العالمية مع الظروف الوطنية.

١٣٧ - وتستلزم متطلبات تكامل خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ استحداث أساليب عمل على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي تمكّن منظومة الأمم المتحدة من تخصيص الموارد وتبادل معارف الكيانات بكفاءة وتكييف البرامج للتركيز على النتائج المشتركة التي تحققها منظومة الأمم المتحدة الإنمائية بعد أن يتم تمكينها من تحقيق نتائج مع غيرها.

١٣٨ - ويتطلب تنوع احتياجات التنمية وطابعها العالمي مشاركة واسعة من منظومة الأمم المتحدة تستجيب لسياقات وطنية محددة.

المتطلبات المؤسسية للانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة

١٣٩ - هناك حاجة ملحة لبناء الثقة بين الحكومات والمؤسسات والشعوب بتعزيز المؤسسات على جميع المستويات من أجل توفير بيئة مواتية لبناء مجتمعات شاملة وسلمية.

١٤٠ - وينبغي أن تكون الترتيبات المؤسسية ترتيبات دينامية وأن تتكيف مع التغيير كلما دعت الضرورة إلى ذلك من أجل مواكبة تحديات التنمية الجديدة والناشئة و النهج الجديدة لمعالجتها. وينبغي أن تكون هذه الترتيبات خاصة ببلدان بعينها ومحددة زمنيا وأن تتناسب مع الظروف المحلية.

١٤١ - وعلى المستوى الوطني، يجب أن تؤدي الإصلاحات المؤسسية إلى نتائج لا تستثني أحدا ويمكن أن يستفيد منها الجميع وتلبي احتياجات السكان. وقد يتطلب ذلك تعيين أو تأسيس هيئات وطنية جديدة لوضع استراتيجيات التنفيذ والتخطيط له ومتابعته واستعراضه. ومن أجل معالجة ضعف القدرات، ولا سيما من حيث الموارد البشرية والتكنولوجية والمالية اللازمة لتعزيز المؤسسات والنظم أو إنشائها، سيتطلب الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة ترجمة التطلعات والرؤى العالمية إلى برامج وأولويات عملية وطنية ودون وطنية تتوفر لها الموارد الكافية.

١٤٢ - ولا بد من عملية متعددة الأطراف تتمحور حول الأمم المتحدة وتحافظ على اتساق السياسات وتحدد الأولويات الجديدة والناشئة وتتولى متابعة التقدم المحرز واستعراضه لتحقيق النتائج في خطة التنمية الطموحة لما بعد عام ٢٠١٥.

تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

١٤٣ - ينبغي أن يستند تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة إلى إرادة سياسية وإجراءات قوية، مع إشراك الجهات المستهدفة الوطنية والدولية العامة والخاصة بوصفها العناصر الأساسية التي تشكل نهج التحول.

١٤٤ - ومن أجل المضي في تحديد وتوضيح وتعزيز الأدوار والمسؤوليات التي يجب أن تضطلع بها شراكات أصحاب المصلحة المتعددين والمساهمات التي ينبغي أن يقدموها في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، ينبغي القيام بما يلي:

(أ) يجب إجراء المزيد من التحليل لفهم وتوضيح أدوار ومسؤوليات شراكات أصحاب المصلحة المتعددين على الصعد الوطني والإقليمي والعالمي؛

(ب) يمكن إجراء استعراض في حدود الموارد المتاحة للآليات القائمة للتنسيق بين الشركاء من أصحاب المصلحة المتعددين بغية استخلاص أهم الدروس؛

(ج) يتعين وضع إطار متفق عليه لتعزيز مساهمة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين ومتابعتها واستعراضها؛

(د) ينبغي أن يستمر الحوار حول الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وكذلك في المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة تحت رعاية المجلس من بين غيره منا المنتديات القائمة المعنية بالشراكات ؛

١٤٥ - ولابد من المضي في تطوير مساهمات التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، بما في ذلك المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية، في الانتقال من الأهداف الإنمائية للألفية إلى أهداف التنمية المستدامة، بوسائل منها دعم الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى، مع الاعتراف بأن ذلك ليس بديلا عن الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة الأوسع نطاقا، بل هو تكملة لها.

المتابعة والاستعراض

١٤٦ - بينما تتداول الدول الأعضاء بشأن آليةٍ للمتابعة والاستعراض، ينبغي لمنظومة الأمم المتحدة الإنمائية أن تكفل توفير البيانات والمعلومات والتحليلات اللازمة لتمكين الدول الأعضاء من التوصل عن علم إلى الاستنتاجات والتوصيات والقرارات.